■ مقدمة

التكامل بين مصر والسودان له أهمية بالغة على الصعيدين الرسمي والشعبي في كل من الدولتين التي كانت في وقت مضى أشبه بالعملة واحدة كان يحكمها ملك واحد هو ملك مصر والسودان فالروابط التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ومجرى نهر النيل كلها تجعل من التكامل أمراً واقعاً وطبيعيًا ؟

وإيماناً بأن العلاقات المصرية السودانية والتي تحددها عوامل الجغرافيا والتاريخ وما يربط الشعبين من روابط وقواعد مشتركة ودفعاً للعلاقات بين البلدين لمزيد من التطور والوحدة والاندماج والتنسيق في المحاور المختلفة في المحيط العربي والإقليمي والدولي بما يحقق التوازن الإستراتيجي انطلاقا من الإيمان الراسخ بمسيرة التكامل بين مصر والسودان ودفعاً بها إلى غاياتها المرجوة في كل المجالات وتأميناً لمستقبل المصير المشترك لشعبي وادي النيل وتحقيقاً لتطلعاتهما في الأمن والاستقرار والرفاهية ، فقد جاء منها مناهج ، العمل السياسي والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان في فبراير ١٩٧٤ لتطبيق المرحلة الأولى للعلاقات الخاصة بين البلدين وبدأت الأجهزة

واللجان المشتركة في الظهور وأخذت تنمو حتى شكلت بانعقاد المؤتمر البرلماني المشترك في أكتوبر ١٩٧٧ بنياناً تنظيمياً مركباً تحكمه قنوات عديدة تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية في كلا البلدين وجسوراً ممتدة بين القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية للبلدين ثم تم توقيع ميثاق التكامل في نوفمبر ١٩٨٢ م ليكون بداية مرحلة جديدة أعقبتها تغييرات في النظام السياسي في السودان بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٦ م ولم تشهد هذه الفترة اتجاها نحو التكامل ، وتنفيذاً لتوجيهات القيادة في البلدين الداعية إلى الانطلاق بالتكامل إلى آفاق الشراكة الإستراتيجية المنتجة قررت اللجنة العليا السودانية المصرية المشتركة في دور انعقادها الثالثة بالخرطوم في الفترة من ١٩-٢٠ يوليو عام ٢٠٠٣ بلورة إستراتجية عشرية مشتركة للتكامل وتكليف مجموعة من الخبراء لصياغة مشروع هذه الإستراتيجية واهتمت هذه اللجنة بقيام قطاعات مباشرة لتنفيذ التعاون والتكامل فى مجالات الاقتصاد والزراعة والأمن الغذائي والمجالات الثقافية والتعليمية والقنصلية .

هذا وقد عقدت اللجنة العليا منذ تكوينها ثلاث دورات بالتعاون بين القاهرة والخرطوم وقعت على أربع وخمسين وثيقة قانونية تشمل المحاور والتخصصات المختلفة وقد تم تركيز اللجنة على معالجة القضايا الاقتصادية والعمل على زيادة التبادل التجاري بالتركيز على إزالة العقبات أمام صادرات السودان ثم الترتيب لقيام صندوق التكامل ليخدم أهداف دراسة الجدوى وأن تنشأ لجنة لاستقطاب التمويل الخارجي من المؤسسات الإقليمية والدولية خارج حصة البلدين المخصصة لها وشكلت لجنة من المعارف في البلدين ومن لخبراء وزاولت أعمالها في الترويج لمشروعات تكامل الأمن الغذائي للبلدين وتقوم لجنة أخرى لوضع إستراتجية على مدى عشر سنوات .

ومن ثم فإن موضوع التكامل المصري السوداني يعد واحداً من أهم مراحل التطور التي تمر بها العلاقات المصرية السودانية حيث يعبر عن مدى الاهتمام

الذي توليه الدولتان ، كما أنه يعبر عن مدى قناعة الدولتان بضرورة بلورته وتجسيده في الواقع العملي والفعلي والارتقاء به حتى يصبح حقيقة واقعة لتحقيق أمال وطموحات الدولتان ومن ثم فإن دفع التكامل المصري السوداني يمثل ضرورة لا غنى عنها تفرضها الظروف والمتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية ومن ثم فإن الدراسة سوف يتم تناولها على الوجه التالي ..

obeikan.com